اقتصادية متفاوتة، فإنّه يصبّ دائماً في صالح أصحاب رؤوس الأموال، وتضطرّ الطبقة الفقيرة الضعيفة إلى أن تبيع جهودها لهذه الطبقة بثمن بخس. والذي يجري اليوم في الانفتاح الاقتصادي للأسواق الإسلامية على الغرب يشبه هذه الحالة تماماً، وتزداد يوماً بعد يوم حالة الضعف في إنتاجنا الاقتصادي الداخلي، ويحكم الغرب أكثر فأكثر في حركة الاستيراد والتصدير في أسواقنا التجارية، ويتحوّل اقتصادنا إلى اقتصاد استهلاكي استيرادي بحكم نظام العولمة الاقتصادية. والهيمنة الاقتصادية تتبع بالضرورة الهيمنة السياسية، والأخيرة تتبعها الهيمنة الثقافية، وهذه حلقات لا ينفصل بعضها عن بعض إلاّ بعلاج شاقٍّ وعسير. ولو كانت علاقاتنا الاقتصادية المنفتحة مع الغرب والدول الصناعية الكبرى تمثّل علاقة متكافئة بين الاستيراد والتصدير، لم يكن علينا من ضير في العلاقة الاقتصادية المنفتحة مع الدول الصناعية.. فإنّ طبيعة العلاقة الاقتصادية تقتضي الأخذ والعطاء، والأخذ والعطاء المتكافئان لا يضرّان مراكز الإنتاج والأسواق التجارية في بلادنا.